المجلد 01 العدد 01 يونيو 2026
Volume 01 Numéro 01 Juin 2026
ISSN : 3156-9579
مجلة اريكتيس للسوسيولوجية التطبيقية والتنمية
Association Erectus de la Sociologie Appliquée et Développement (ESAD)

The role of social economy associations in Achieving self-empowerment of unemployed women: the case of the Nisae Biladi association in the City of Fes

Fatah ez-zhar Ben-chikh
Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès
Email : f.entraidelarache@gmail.com

Abstract: This study aims to analyze the role of social economy associations in fostering the self-empowerment of unemployed women, as a central mechanism for enhancing their social and economic integration. The research was conducted in Fes, focusing on the activities of associations within the Multipurpose Center for Product Marketing and Income-Generating Activities Support, where the Women of My Country Association for Development and Social Work was selected as the case study. The study adopted a quantitative approach, using a structured questionnaire as the primary tool for collecting field data. The sample consisted of forty women benefiting from the training and professional development programs provided by the association. Findings indicate that the association contributes to strengthening the economic empowerment of women through the development of professional skills and vocational competencies, and there is a positive correlation between vocational training and women's capacity to integrate into the labor market.

The research concludes that social economy associations, particularly the Women of My Country Association, represent a significant actor in integrating unemployed women into the labor market, while the enhancement of their role remains contingent upon strengthening financial support and improving training and marketing mechanisms, thereby ensuring sustainable empowerment and social integration.

Keywords: Social economy, associations, self-empowerment, unemployed women, social integration, labor market, Fes, Women of My Country Association.

المجلد 01 العدد 01 يونيو 2026
Volume 01 Numéro 01 Juin 2026
ISSN : 3156-9579
مجلة اريكتيس للسوسيولوجية التطبيقية والتنمية
Association Erectus de la Sociologie Appliquée et Développement (ESAD)

دور جمعيات الاقتصاد الاجتماعي في تحقيق التمكين الذاتي للنساء العاطلات عن العمل " نموذج جمعية نساء بلادي بمدينة فاس"

فتاح الزهرابن الشيخ
جامعة سيدي محمد ابن عبد الله بفاس
الإيميل: f.entraidelarache@gmail.com

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور جمعيات الاقتصاد الاجتماعي في تحقيق التمكين الذاتي للنساء العاطلات عن العمل، باعتباره آلية مركزية لتعزيز الاندماج الاجتماعي والاقتصادي. وقد تم إجراء البحث بمدينة فاس، مع التركيز على نشاط الجمعيات ضمن المركز المتعدد الخدمات لعرض وتسويق المنتوجات ودعم الأنشطة المدرة للدخل، حيث تم اختيار جمعية نساء بلادي للتنمية والعمل الاجتماعي كنموذج للدراسة.

اعتمدت الدراسة المنهج الكمي، مستندة إلى الاستمارة كأداة لجمع المعطيات الميدانية، وشملت عينة مكونة من أربعين امرأة مستفيدة من برامج التكوين والتأهيل التي تقدمها الجمعية. وكشفت نتائج البحث أن الجمعية تسهم في تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء من خلال تنمية المهارات والحرف المهنية، كما أبرزت وجود علاقة إيجابية بين التكوين المهني وإمكانيات الاندماج في سوق الشغل.

وخلصت الدراسة إلى أن الجمعيات العاملة في مجال الاقتصاد الاجتماعي، وعلى رأسها جمعية نساء بلادي، تمثل فاعلًا مهمًا في إدماج النساء العاطلات عن العمل، غير أن تعزيز أدوارها يظل مشروطًا بتقوية الدعم المادي وتطوير آليات التكوين والتسويق، بما يضمن استدامة التمكين والاندماج الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الاجتماعي، الجمعيات، التمكين الذاتي، النساء العاطلات عن العمل، الاندماج الاجتماعي، سوق الشغل، فاس، جمعية نساء بلادي.

ISSN : 3156-9579

مقدمة

ظاهرة البطالة إحدى الإشكالات البنيوية المرتبطة ببنية سوق الشغل وبأنماط الولوج غير المتكافئ إلى الموارد الاقتصادية والاجتماعية، وهي إشكالية تتقاطع فيها محددات النوع الاجتماعي مع عوامل الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية...وغيرها. وفي هذا الإطار، يبرز الاقتصاد الاجتماعي كحقل تدخلي ذي أبعاد اقتصادية واجتماعية، يسعى إلى إعادة إنتاج الاندماج الاجتماعي عبر آليات تضامنية تقوم على التمكين وتقوية القدرات بدل منطق الإحسان أو الإقصاء.

وفي هذا السياق، تُشكل جمعيات الاقتصاد الاجتماعي إحدى البنيات الوسيطة التي تضطلع بأدوار وظيفية في تأطير النساء العاطلات عن العمل وتأهيلهن مهنيًا، من خلال نقل المهارات، وبناء الكفايات، وتعزيز رأس المال الاجتماعي، بما يسمح بإعادة إدماجهن في الفعل الاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا الصدد تعتمد الدراسة على تحليل تجربة إحدى الجمعيات النشطة داخل المركز المتعدد الخدمات لعرض وتسويق المنتوجات ودعم الأنشطة المدرة للدخل بمدينة فاس، بهدف رصد كيفية إنتاج شروط الاندماج الاقتصادي والاجتماعي للنساء، وتقييم حدود وفعالية تدخلاتها في سياق يتسم بتفاوت الفرص واستمرار أشكال الهشاشة الاقتصادية.

1- الإشكالية:

انطلقت هذه الدراسة من طرح مجموعة من التساؤلات يمكن تناولها كما يلي:

1-1 - الإشكالية المركزية:

كيف تمكنت الجمعيات العاملة في مجال الاقتصاد الاجتماعي، ولا سيما تلك النشيطة ضمن المركز المتعدد الخدمات لعرض وتسويق المنتوجات ودعم الأنشطة المدرة للدخل بمدينة فاس، من تعزيز قدرات النساء العاطلات عن العمل عبر التكوين والتأهيل والتأطير، بما يسهم في إدماجهن الفعّال والمستدام في سوق الشغل؟

1-2-الأسئلة الفرعية:

- ✓ ما هي الآليات والأساليب المعتمدة من قبل الجمعيات العاملة في مجال الاقتصاد الاجتماعي لتقوية القدرات المهنية والاجتماعية للنساء العاطلات عن العمل؟
- ✓ ما هي المراحل والعمليات التي تمر بها النساء العاطلات عن العمل خلال مسار إدماجهن في سوق الشغل، من خلال تدخلات هذه الجمعيات؟
- ✓ إلى أي حد ساهمت تدخلات الجمعيات في تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للنساء العاطلات عن العمل؟
- ✓ ما مدى قدرة الجمعيات على تمكين النساء العاطلات عن العمل ذاتيًا، سواء لإيجاد فرص عمل مستقلة أو لتطوير مشاريع مدرة للدخل، ضمن إطار تدخلاتها وبرامجها التكوينية؟

2- فرضيات الدراسة:

- ✓ توجد علاقة ارتباطية بين استفادة المرأة العاطلة عن العمل، في إطار جمعيات الاقتصاد الاجتماعي، من تكوين مهني ملائم، وبين قدرتها على خلق فرص شغل ذاتية؛
- ✓ كلما ارتفع مستوى التكوين والتأهيل المهني لدى النساء العاطلات عن العمل، ازدادت قدرتهن على الاندماج والاستقرار المهني داخل هذه الجمعيات؛
- ✓ يرتبط اندماج النساء العاطلات عن العمل في سوق الشغل بتحسن أوضاعهن الاقتصادية والاجتماعية والنفسية؛
- ✓ كلما توفرت لدى جمعيات الاقتصاد الاجتماعي موارد مالية كافية وآليات للمواكبة والتأطير، تعززت قدرتها على توسيع فرص الإدماج الاقتصادي والرفع من الكفايات المهنية للنساء المستفيدات.

3- أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى الوقوف على الأدوار التي تضطلع بها الجمعيات العاملة في مجال الاقتصاد الاجتماعي، في تمكين النساء العاطلات عن العمل وتعزيز إدماجهن الاقتصادي والاجتماعي، مع التركيز على تجربة جمعية نساء بلادي للتنمية والعمل الاجتماعي بمدينة فاس، وتتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- ✓ التعرف على الأدوار المقدمة من طرف "جمعية نساء بلادي" في تمكين النساء العاطلات عن العمل، وتسهيل اندماجهن في الأنشطة المدرة للدخل؛
- ✓ رصد طبيعة وآليات التكوين والتأهيل التي توفرها الجمعية للنساء المستفيدات، ومدى ملاءمتها لمتطلبات سوق الشغل المحلي؛
- ✓ دراسة مساهمة المركز المتعدد الخدمات في دعم النساء العاطلات عن العمل، من خلال عرض وتسويق المنتوجات وتقوية قدراتهن الإنتاجية؛
- ✓ تقييم انعكاسات اشتغال النساء العاطلات عن العمل ضمن الجمعية على أوضاعهن الاقتصادية والاجتماعية والنفسية؛
- ✓ تقديم قراء سوسيولوجية عن الاقتصاد الاجتماعي ومدى دوره الحيوي في مواجهة الهشاشة المرتبطة بالبطالة النسائية؛

4- مدخل مفاهيمي

4-1- في مفهوم الجمعية

الجمعية هي كيان مدني مستقل وغير ربحي يضم مجموعة من الأفراد المتطوعين، يعمل وفق إطار قانوني ومؤسساتي محدد لتحقيق أهداف اجتماعية أو ثقافية أو تعليمية، بعيدا عن أي غاية ربحية شخصية (salamon, 1997) تعتبر الجمعية وفق هذا التعريف وحدة أساسية للمجتمع المدني، تمثل آلية لتنظيم النشاط الاجتماعي خارج نطاق الدولة، وتسهم في تعزيز المشاركة المدنية وإعادة إدماج الأفراد داخل النسق الاجتماعي.

ISSN : 3156-9579

2-4- الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

يقتضي الأمر أولا تحديد الدلالات اللغوية للمصطلحات التالية: اقتصاد، اجتماعي، تضامني.

1- **اقتصاد:**

يشتق مصطلح اقتصاد من فعل قصد (أي استقام) ومصدره اقتصد بمعنى وفر. ويعني حسب لسان العرب؛ استعمال الأموال بالشكل الذي يخالف الإفراط ويعارض التقتير. (كريم، 2012، 8).

2- **اجتماعي:**

تشير كلمة اجتماعي إلى كل ما يتصل بالمجتمع البشري، كما تدل على تفاعل الأفراد وتعايشهم معا، وفي لسان العرب، هي اسم منسول إلى الاجتماع. (منظور، الجزء رقم 3).

3- **الاقتصاد الاجتماعي:**

يشير مفهوم الاقتصاد الاجتماعي إلى العلاقة القائمة بين الاقتصاد والسلوك الاجتماعي، كما يعني التفاعل بين العمليات الاجتماعية والنشاط الاقتصادي في المجتمعات.

4- **الاقتصاد التضامني:**

يشير إلى المؤسسات التعاونية والجماعية غير الربحية، والقائمة على ديمقراطية الإدارة والتنظيم، والتي تبنى على أساس سيادة الشعب وليس رأس المال، وتتبنى فلسفة التمكين والمساواة. (مريمة، 2016، 11).

5- **الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:**

يعرفه المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة على أنه "إنتاج السلع والخدمات في منظمات ومؤسسات تضع الأهداف الاجتماعية وفي أحيان كثيرة الأهداف البيئية في مرتبة أعلى من الربح وتشمل العلاقات التعاونية والترابطية وأشكال الإدارة الديمقراطية وتناصر قيم التضامن. (الأمم المتحدة، ص 11).

فالاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو مجموع الأنشطة الإنتاجية للسلع والخدمات التي تنظم كل شكل بنيات هيكلية ومستقلة (جمعيات، تعاونيات، تعاضديات، مقاولات)، تخضع لتدبير ديمقراطي تشاركي، ويكون الانخراط حرا". (Conseil économique, 2015, p7).

وقد ظهر هذا المفهوم في سياق التحولات والأزمات التي عرفها النظام الرأسمالي وخاصة مع اتساع مظاهر الفقر والبطالة والتفاوتات الاجتماعية وعجز كل من السوق والدولة عن الاستجابة الكاملة للحاجات الاجتماعية للفئات الهشة.

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو مجموعة المبادرات الاقتصادية التي تنفذها جمعيات أو تعاونيات أو شركات تضامنية، وتهدف إلى الجمع بين إنتاج السلع والخدمات وتحقيق منفعة اجتماعية جماعية، مع الالتزام بمبادئ التضامن والمسؤولية الاجتماعية.(Defourny, 2010)

5- جمعيات الاقتصاد الاجتماعي والتمكين الذاتي للنساء: قراءة في ضوء مقاربة أمارتيا صن للتنمية

انطلاقا من الإشكالية التي تعالجها دراستنا والمتمثلة في فهم الكيفية التي تساهم بها جمعيات الاقتصاد الاجتماعي في تعزيز استقالة النساء العاطلات عن العمل وإعادة إدماجهن اقتصاديا، فإن نظرية التمكين (Empowerment Theory) تعد من أبرز المقاربات النظرية التي يمكن اعتمادها من أجل تفسير الأدوار التي تؤديها جمعيات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في إدماج النساء العاطلات عن العمل وتعزيز استقلاليتهن الذاتية، بحيث أن هذه النظرية تتجاوز التصورات التنموية التقليدية التي تختزل المرأة في موقع "المستفيدة"، لتتعامل معها باعتبارها فاعلة اجتماعية تمتلك القدرة على إعادة تشكيل شروط وجودها الاقتصادي والاجتماعي. فوفق هذا المنظور، لا يُختزل التمكين في مجرد تحسين مستوى الدخل أو توفير فرصة شغل، بل يُنظر إليه باعتباره سيرورة مركبة تهدف إلى توسيع قدرات النساء، وتعزيز إمكانياتهن في الاختيار واتخاذ القرار والمشاركة داخل الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

في هذا الإطار، ومن هذا المنطلق، يمكن النظر إلى "جمعية نساء بلادي" بمدينة فاس باعتبارها فضاءً وسيطًا لإعادة إدماج النساء العاطلات عن العمل اقتصاديا، عبر تمكينهن من موارد وفرص وخبرات جديدة تعزز استقلاليتهن وقدرتهن على المبادرة.

ويكتسب هذا الطرح عمقه النظري من مقاربة القدرات لدى أمارتيا صن Amartya Sen، الذي أعاد تعريف التنمية بوصفها حرية وقدرة إنسانية، وليس مجرد تراكم للثروة أو ارتفاع لمؤشرات النمو الاقتصادي. فحسب صن، لا تكمن المشكلة الأساسية في غياب الموارد فقط، وإنما في عدم قدرة الأفراد على تحويل تلك الموارد إلى إمكانات فعلية تسمح لهم بتحقيق ما يرغبون فيه من أنماط العيش. (شوقي، 2024، 34). ومن هنا تصبح البطالة، خاصة في صفوف النساء، شكلًا من أشكال "الحرمان من القدرات"، لأنها تحدّ من إمكانية المشاركة الاقتصادية والاجتماعية ومن بناء الاستقلالية الذاتية. وعليه، فإن دور جمعيات الاقتصاد الاجتماعي لا يقتصر على توفير دخل مادي أو تكوين مهني، بل يتمثل أساسًا في بناء "القدرات" التي تمكن النساء من استعادة الثقة بالذات، والانتقال من وضعية التبعية إلى وضعية الفاعلية الاجتماعية. وبهذا المعنى، يتحول التمكين إلى عملية تحرير للقدرات الإنسانية المعطلة، وإلى إعادة إدماج النساء اقتصاديا واجتماعيا بوصفهن فاعلات اقتصاديات واجتماعيات قادرات على اتخاذ القرار.

كما تستند هذه الدراسة أيضا؛ إلى التصور النظري الذي قدمه الباحث الفرنسي *جون لويس لافيل* Jean-Louis Laville في مقاربته للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، باعتباره نموذجًا اقتصاديًا واجتماعيًا يتجاوز التصور التقليدي القائم على منطق الربح والمنافسة، نحو منطق يرتكز على التضامن والمشاركة الجماعية وتحقيق المنفعة الاجتماعية. فلافيل يؤكد أن فعالية تنظيمات الاقتصاد الاجتماعي لا تُقاس فقط بمؤشرات المردودية الاقتصادية، بل أيضًا بقدرتها على تعبئة الفاعلين المحليين وتعزيز الروابط الاجتماعية وترسيخ قيم التعاون والثقة والمسؤولية المشتركة. (Laville, 2016, p. 12) وانطلاقا مما سبق، يمكن القول، إن هذا البناء النظري يشكل أداة تفسيرية ملائمة لفهم الدور الذي تضطلع به "جمعية نساء بلادي" بمدينة فاس في تمكين النساء العاطلات عن العمل، ليس فقط عبر توفير فرص للتكوين أو الإدماج الاقتصادي، وإنما أيضًا من خلال تعزيز الثقة بالنفس، وتنمية القدرات الفردية والجماعية، وتقوية المشاركة الاجتماعية، بما يسهم في انتقال النساء من وضعية الهشاشة والتبعية إلى موقع الفاعلية والاستقلالية داخل المجتمع.

6- مجتمع الدراسة وعينته:

6-1- مجتمع الدراسة:

ينحصر مجتمع هذه الدراسة في جمعية نساء بلادي للتنمية والعمل الاجتماعي، وهي جمعية غير ربحية تطوعية تأسست بتاريخ 23يونيو 2007، ويقع مقرها بمقاطعة المرينيين بمدينة فاس .تُعنى الجمعية بمجالات متعددة تشمل الأنشطة الاجتماعية، الصحية، والثقافية، بالإضافة إلى المبادرات البيئية، وتسعى بشكل عام إلى المساهمة في تحقيق التنمية والتضامن بالمنطقة، من خلال مشاريع تنموية حضارية تستجيب لبرامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، مع التركيز على تفعيل دور المرأة والطفل والشباب في التنمية ومكافحة أشكال التمييز والإقصاء الاجتماعي.

تعمل الجمعية ضمن المركز المتعدد الخدمات لعرض وتسويق المنتوجات ودعم الأنشطة المدرة للدخل، الذي أنشئ بشراكة مع ولاية فاس بولمان والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية والمديرية الجهوية للتعاون الوطني بفاس، ويهدف إلى دعم المشاريع التنموية ومحاربة الإقصاء الاجتماعي، من خلال توفير فضاءات للإنتاج الحرفي وعرض وتسويق منتجات المستفيدين. يضم المركز طابقين؛ الطابق السفلي يحتوي على الإدارة ومقر الكتابة ومراكز صحية، بالإضافة إلى قاعتين كبيرتين للعرض والبيع، بينما يضم الطابق العلوي عشرة ورشات مخصصة للجمعيات، بما في ذلك جمعية نساء بلادي، مع قاعة كبيرة لمقاولات نسائية.

تركز الجمعية في تدخلاتها على تأهيل النساء العاطلات عن العمل مهنياً واجتماعياً، من خلال برامج تدريبية، تنمية المهارات والكفايات، وتعزيز رأس المال الاجتماعي، بما يسمح بإدماجهن الفعال في سوق الشغل والأنشطة المدرة للدخل، وتعتبر الجمعية بذلك وحدة الدراسة الأساسية في البحث، حيث يتم تحليل تدخلاتها، آليات التمكين الذاتي، وفعالية برامجها في تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للمستفيدات.

6-2- عينة البحث:

تتكون عينة البحث من 40 امرأة تتراوح أعمارهن ما بين 18 و31 سنة، يستفدن من برامج جمعية نساء بلادي للتنمية والعمل الاجتماعي، والتي تمثل مجتمع الدراسة الأصلي من حيث الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تتميز بها النساء المستفيدات. تُعد هذه العينة مجموعة صغيرة تمثل المجتمع الأصلي بشكل تمثيلي، مما يتيح دراسة الفروق والأنماط ضمن هذا المجتمع بدقة وتحليل أثر تدخلات الجمعية على النساء المستفيدات.

وقد تم اختيار العينة بطريقة قصدية، وهي تقنية تهدف إلى تحديد المستفيدات الأكثر ملاءمة لأهداف الدراسة، بحيث يعكس اختيارهن الخصائص الأساسية المطلوبة لدراسة التمكين الذاتي والإدماج الاقتصادي والاجتماعي.

وفي هذا السياق، فقد أتاحت لنا هذه العينة تحليل تجربة النساء المستفيدات من تدخلات الجمعية في مجالات التكوين المهني، تنمية المهارات، والإدماج الاجتماعي والاقتصادي، مما يمكّن من تقييم فعالية برامج التمكين الذاتي وآثارها المتعددة الأبعاد على المستفيدات.

6-3- خصائص عينة الدراسة:

تتمثل الخصائص العامة للنساء المستفيدات من الخدمات التي تقدمها الجمعيات العاملة في مجال الاقتصاد الاجتماعي، في كونهن غالباً فتيات ونساء في وضعية هشاشة اجتماعية (كالأرامل، المطلقات، أو ضحايا العنف...)، ممن يعانين من

الانقطاع المبكر عن الدراسة أو الأمية، أو البطالة... كما ينتمين في الغالب إلى أوساط سوسيو-اقتصادية محدودة الدخل بالأحياء الهامشية أو المناطق القروية، حيث يسعين من خلال هذه الجمعيات والمراكز إلى اكتساب مهارات حرفية ويدوية تمكنهن من الاستقلال المادي والاندماج في سوق الشغل أو إنشاء مشاريع صغرى وتعاونيات تضمن لهن حياة كريمة. وفيما يلي أبرز الخصائص السوسيوديموغرافية لعينة الدراسة:

جدول (1): توزيع عينة الدراسة حسب المستوى الدراسي

المستوى الدراسي	التكرارات	النسبة المئوية(%)
بدون مستوى دراسي	4	%10
ابتدائي	8	%20
إعدادي	11	%27.5
ثانوي تأهيلي	12	%30
جامعي	5	%12.5
المجموع	**40**	%100

المصدر : إنجاز الباحث

يُظهر الجدول أن أغلب المستفيدات يتوفرن على مستويات تعليمية متوسطة (إعدادي وثانوي)، مع حضور فئة ذات مستوى جامعي، مقابل نسبة محدودة بدون مستوى دراسي. كما تفيد المعطيات بأن 35 مستفيدة منقطعات عن الدراسة، مقابل 5ما زلن يتابعن دراستهن (3 في الجامعة و2 في الثانوي التأهيلي).

جدول (2): توزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية(%)
18 – 24	17	%42.5
25 – 31	12	%30
32 – 38	7	%17.5
39 – 45	4	%10
المجموع	**40**	%100

المصدر : إنجاز الباحث

يبيّن الجدول أن أغلب المستفيدات ينتمين إلى الفئات العمرية الشابة (18–31 سنة)، ويمكن القول؛ أن هذه الفئة هي أكثر فئة تتسم بارتفاع الاستعداد للاندماج المهني والسعي نحو الاستقلال الاقتصادي، مما يعكس ملاءمة العينة لأهداف الدراسة.

جدول (3): توزيع عينة الدراسة حسب الحالة العائلية

الحالة العائلية	التكرار	النسبة المئوية(%)
عازبة	24	%60
متزوجة	7	%17.5
مطلقة	5	%12.5
أرملة	4	%10
المجموع	**40**	%100

كما تظهر المعطيات المتعلقة بالحالة الاجتماعية للمبحوثات،أن فئة العازبات هي الفئة المهيمنة على عينة الدراسة ب 24 حالة، تليها فئة المتزوجات ب 7 حالات، ثم فئة المطلقات ب 5 حالات، وفي الأخير نجد فئة الأرامل ب 4 حالات.

جدول (4): توزيع عينة الدراسة حسب الوضعية المهنية

الوضعية المهنية	التكرار	النسبة المئوية(%)
بدون	36	%90
تشتغلن	4	%10
المجموع	**40**	%100

يبين الجدول المتعلق بالوضعية المهنية أن غالبية المبحوثات توجد في وضعية بطالة، وهو ما ينسجم مع أهداف الدراسة المرتبطة بالنساء العاطلات عن العمل. وفي المقابل، تسجل نسبة محدودة من العاملات، تتوزع حسب تصريحاتهن بين مقاولتين ذاتيتين، وعاملة بشركة، ومربية. ويبرز هذا المعطى دور الجمعية في مواكبة نساء يوجدن في أوضاع مهنية هشة أو غير مستقرة، سواء من خلال دعم المبادرات الذاتية أو عبر تعزيز القدرات المهنية، بما يساهم في تقوية فرص الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

7- منهج الدراسة وأدواتها:

7-1- منهج الدراسة:

انسجامًا مع طبيعة هذه الدراسة التي تهدف إلى قياس فاعلية جمعيات الاقتصاد الاجتماعي في تعزيز التمكين الذاتي للنساء العاطلات عن العمل، اعتمد البحث على **المنهج الكمي** كخيار منهجي أساسي. وضمن هذا الصدد، فقد أتاح لنا هذا المنهج تحويل المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية للمستفيدات إلى بيانات قابلة للقياس والتحليل الإحصائي، بما يمكّن من رصد مدى تطور المهارات العملية والقدرات الذاتية للنساء المستفيدات من برامج جمعية **نساء بلادي للتنمية والعمل الاجتماعي** بطريقة موضوعية.

7-2- أدوات الدراسة:

تماشيًا مع طبيعة المنهج الكمي، تم اعتماد **الاستمارة** كأداة رئيسية لجمع المعطيات الميدانية. وقد صُممت الاستمارة بأسلوب علمي يضمن جمع معلومات دقيقة حول الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للمستفيدات، وتجاربهن مع برامج الجمعية، ومدى تأثير هذه البرامج على التمكين الذاتي والاندماج في سوق الشغل. كما تم تصميم الاستمارة بطريقة تسهل المعالجة الإحصائية للبيانات، مع الالتزام بأعلى معايير المصداقية العلمية والدقة المنهجية. وفيما يتعلق بالمجال الزمني للدراسة؛ فقد تمت عمليات جمع المعطيات الميدانية الخاصة بهذه الدراسة على مدى شهرين متتاليين، خلال شهري يوليوز وغشت من سنة 2025.

خلاصة عامة

سعينا من خلال هذه الدراسة إلى دراسة أدوار جمعيات الاقتصاد الاجتماعي في تمكين النساء العاطلات عن العمل وتعزيز إدماجهن الاقتصادي والاجتماعي، من خلال دراسة حالة جمعية نساء بلادي للتنمية والعمل الاجتماعي بمدينة فاس، باعتبارها إحدى التنظيمات الجمعوية الفاعلة داخل المركز المتعدد الخدمات لعرض وتسويق المنتوجات ودعم الأنشطة المدرة للدخل بمدينة فاس. وفي هذا السياق، فقد توصلنا من خلال الدراسة الميدانية التي سلكنا فيها منهجا كميا بامتياز وذلك عبر الاعتماد على أداة الاستمارة بشكل رئيسي؛ إلى مجموعة من النتائج المرتبطة بمسارات النساء المستفيدات، سواء على مستوى أوضاعهن الاجتماعية والاقتصادية، أو على مستوى تمثلاتهن للذات وللعمل...وغيرها. وفيما يلي أبرز النتائج المتوصل إليها:

- ✓ أظهرت نتائج الدراسة الميدانية؛ أن النساء العاطلات عن العمل المستفيدات من تدخلات الجمعية ينتمين في معظمهن إلى فئات اجتماعية تعاني من أوضاع هشة، تتجلى في محدودية الدخل، وضعف الاستقرار المهني، وصعوبة الولوج إلى التكوين وسوق الشغل... وقد شكلت هذه الخصائص دافعا قويا لدى هذه النساء للانخراط في الفضاء الجمعوي باعتباره خيارًا وبديلا مؤسساتيا مدنيا، لإعادة بناء مساراتهن المهنية والاجتماعية، من خلال الاستفادة من الفرص التي تتيحها جمعيات الاقتصاد الاجتماعي.
- ✓ كما أبرزت نتائج الدراسة أن جمعية نساء بلادي تشكل فضاءً تأطيريًا منظمًا يتيح للنساء العاطلات عن العمل الولوج إلى مسارات تكوين مهني تتسم بالمرونة والتدرج، وتستجيب نسبيًا لخصوصيات أوضاعهن الاجتماعية.

وقد ساهمت هذه البرامج التكوينية في تمكين المستفيدات من اكتساب مهارات حرفية وكفايات عملية، مكّنتهن من إعادة بناء علاقة إيجابية مع العمل، والانخراط في أنشطة إنتاجية داخل إطار الاقتصاد الاجتماعي.

- ✓ كما بينت نتائج البحث أن دور الجمعية لا يقتصر على نقل المهارات، بل يمتد إلى تأطير النساء اجتماعيًا، من خلال خلق فضاء جماعي للتفاعل، والتعلم المتبادل، وتقاسم التجارب، وهو ما يسهم في إعادة إنتاج روابط اجتماعية قائمة على التعاون والتضامن. وقد ساعد هذا الإطار الجماعي على تقوية شعور الانتماء، والحد من مظاهر العزلة الاجتماعية التي غالبًا ما ترافق وضعية البطالة، خاصة لدى النساء في أوضاع هشاشة.
- ✓ وعلى المستوى النفسي والاجتماعي، أظهرت نتائج الدراسة أن انخراط النساء في برامج الجمعية كان له أثر واضح في تحسين تمثلاتهن للذات، وتعزيز ثقتهن في قدراتهن، وإعادة بناء تصوراتهن حول الإمكانات المستقبلية. ويعكس هذا التحول أهمية البعد الرمزي في مسار التمكين، حيث لا يتحقق الإدماج فقط عبر تحسين الدخل أو اكتساب حرفة، بل كذلك من خلال استعادة الإحساس بالقيمة الاجتماعية وتعزيز القدرة على المبادرة والعمل.
- ✓ كما كشفت نتائج البحث أن اشتغال النساء داخل الجمعية ساهم في توسيع آفاقهن المهنية، من خلال تنمية الوعي بإمكانية خلق أنشطة مدرة للدخل أو الانخراط في مشاريع جماعية ذات طابع تعاوني. ويبرز هذا المعطى الدور التوجيهي للجمعية في مرافقة النساء نحو بلورة مشاريع مستقبلية، وإعادة صياغة علاقتهم بسوق الشغل في اتجاه أشكال بديلة من التنظيم الاقتصادي.
- ✓ وفي ضوء النتائج المتوصل إليها، يتبين أن جمعية نساء بلادي تضطلع بوظيفة مزدوجة: فمن جهة، تشكل آلية لإعادة إدماج النساء العاطلات عن العمل في الفعل الاقتصادي عبر التكوين والتأطير؛ ومن جهة ثانية، تؤدي دورًا اجتماعيًا يتمثل في إعادة بناء الروابط الاجتماعية وتقوية رأس المال الاجتماعي للمستفيدات. ويؤكد هذا الدور أن جمعيات الاقتصاد الاجتماعي يمكن أن تشكل رافعة حقيقية لمواجهة آثار البطالة النسائية، خاصة في السياقات التي تتسم بضعف سياسات التشغيل وندرة فرص العمل النظامي.

بشكل عام، يمكن القول، إن هذه الدراسة أبرزت أن تجربة جمعية نساء بلادي للتنمية والعمل الاجتماعي تمثل نموذجًا دالًا على إمكانات الاقتصاد الاجتماعي في إنتاج أشكال بديلة للإدماج الاجتماعي والمهني للنساء العاطلات عن العمل، من خلال مقاربة تقوم على التكوين، والتأطير، وبناء القدرات، وتعزيز الاستقلالية. كما تؤكد النتائج أن تمكين النساء في هذا السياق يظل مسارًا تراكميًا يتطلب استمرارية المواكبة، وتكامل الأدوار بين الفاعلين الجمعويين والمؤسساتيين، بما يسمح بتحويل المبادرات الجمعوية إلى آليات مستدامة للاندماج الاقتصادي والاجتماعي.

المراجع

1- العربية

- ابن منظور، لسان العرب، حرف الجيم، جمع، الجزء رقم 3.
- أمارتيا، صن، (2024). التنمية حرية مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، ترجمة شوقي جلال، مؤسسة هنداوي، ط1.
- الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، (2014)، المسائل الناشئة: البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، البند 3، جدول الأعمال المؤقت، متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرون.
- الغلم مريمة، (2014). دور الاقتصاد التضامني في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دراسة صندوق الزكاة الجزائري، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة معسكر، الجزائر.
- محمد كريم، (2012). الاقتصاد الاجتماعي بالمغرب، التنمية المعاقة وجدلية الاقتصاد والمجتمع، مطابع إفريقيا الشرق، الدار البيضاء.

2- الأجنبية

- Defourny, J., & Nyssens, M. (2010). Conceptions of social enterprise and social entrepreneurship in Europe and the United States: Convergences and divergences. Journal of Social Entrepreneurship, 1(1), 32–53. https://doi.org/10.1080/19420670903442053
- -Jean-Louis Laville, et autres, Théorie de l'entreprise sociale et pluralisme: l'entreprise sociale de type solidaire, Revue interventions économiques, 54/2016, éditions électroniques, revues.org/2771, p12
- Salamon, L. M., & Anheier, H. K. (1997). Defining the nonprofit sector: A cross-national analysis. Manchester: Manchester University Press.
- Salamon, L. M., & Sokolowski, S. W. (2004). Global civil society: An overview. Baltimore: Johns Hopkins Center for Civil Society Studies. https://ccss.jhu.eduConseil économique, s.e.e., 2015, Economiesocial et solidaire un levier pour une croissance inclusive, avis du conseil économique, social et environnemental, s.l. : Royaume du Maroc.